

فاعلية المنتجات المالية الإسلامية
في استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي

The Effectiveness of Islamic Financial Products in Attracting and Absorbing Financial
Resources Outside the Banking System

زنكري ميلود^{1*}، سعيداني سميرة²،

¹ مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريش، الجزائر، miloud.zenkri@univ-bba.dz

² مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريش، الجزائر، samira.saidani@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2025 / 11/21 تاريخ القبول: 2025/12/ 24 تاريخ النشر: 2025/12/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في استيعاب الموارد المالية المتداولة خارج النظام المصرفي، مع التركيز على النظام المصرفي الجزائري. وتعتمد العملية المصرفية بشكل كبير على تجميع وتعبئة المدخرات؛ فكلما ازداد حجم المدخرات لدى المصارف، ارتفعت فاعلية النظام النقدي والمصرفي وزادت قدرة المصارف على تلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. ويستند عمل النظام المصرفي أساسًا إلى هذه الموارد المالية المدخرة، إذ تمثل الجزء الأكبر من موارد المصارف النشطة، بينما تظل الموارد الذاتية محدودة وغالبًا مجمدة في أصول المصرف ومنشآته اللازمة لأداء أعماله التشغيلية، في حين تُعد مدخرات الأفراد والمؤسسات المصدر الرئيس للعمليات التمويلية التي تغطي احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وفي الجزائر، ظل جزء من الموارد المالية خارج الدورة الاقتصادية الرسمية، ومن خلال إتاحة الفرصة للمنتجات المالية الإسلامية، يمكن لأصحاب هذه الموارد استثمارها وفق آلية المشاركة في الأرباح والخسائر، مما يمكن من إدخالها ضمن النشاط الاقتصادي الرسمي والاستفادة منها في دعم البرامج التنموية وتعزيز نمو الاقتصاد الوطني.

كما سيتيح إدماج المنتجات المالية الإسلامية ضمن النظام المالي والمصرفي الجزائري للبلاد الاستفادة من مزاياها في مختلف المجالات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج إلى كل الأدوات التي تدعم هذا النمو وتعزز استقراره. ويبرز في هذا الإطار دور المنتجات المالية الإسلامية في تعبئة المدخرات، إذ تسهم في ترقية الادخار المحلي من خلال نشر وتنمية الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع، وتوسيع قاعدة المدخرات عبر تقديم الخدمات المصرفية

الكلمات المفتاحية: (النظام المصرفي؛ المنتجات المالية الإسلامية؛ تعبئة الادخار؛ الموارد المالية).

ترميز JEL : G21, G28, E21, O16

Abstract:

circulating outside the banking system. with a focus on the Algerian banking system. The banking process heavily relies on the mobilization and accumulation of savings; the larger the volume of deposits held by banks. the greater the effectiveness of the monetary and banking system. and consequently. the higher the capacity of banks to meet the financing needs of various economic sectors. The operation of the banking system primarily depends on these deposited financial resources. which represent the bulk of the active banks' resources. whereas banks' own funds remain limited and are often tied up in the bank's assets and facilities required for its operations. Meanwhile. individual and institutional savings. representing external resources for banks. constitute the main source of financing operations that cover the financial requirements of different economic sectors.

In Algeria. a portion of financial resources has remained outside the formal economic cycle. By enabling Islamic financial products. owners of these resources can invest them under profit-and-loss sharing arrangements. thereby integrating them into the formal economic activity and benefiting national development programs while supporting the growth of the national economy.

Furthermore. the integration of Islamic financial products into the Algerian financial and banking system will allow the country to benefit from their advantages across various fields. especially as Algeria is in a growth phase that requires all tools that support and enhance this growth. In this context. Islamic financial products play a significant role in mobilizing savings by promoting and developing financial awareness among members of society and expanding the base of savings through the provision of various banking services

Keywords: Banking System; Islamic Financial Products; Savings Mobilization; Financial Resources

JEL Classification Codes: G21, G28, E21, O16

1. مقدمة:

نجاح النظام النقدي والمصرفي لأي دولة وزيادة قدرتها على توفير الاحتياجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على تمكنه من جمع وتعبئة المدخرات، فكلما زاد حجم المدخرات لدى المصارف الأعضاء تعززت قدرة النظام المصرفي على تمويل الاقتصاد، حيث تؤدي المدخرات المحلية دوراً جوهرياً في دعم الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي دون التسبب في آثار تضخمية وتوجيه المدخرات نحو الاستثمارات التنموية، مما يسهم في زيادة الدخل القومي.

المدخرات تعتبر الجزء الأكبر من موارد المصارف وتعتمد عليها بشكل أساسي مقارنة بالموارد الذاتية للمصارف، والتي تمثل نسبة صغيرة غالباً ما تكون مجمدة ضمن منشآت المصرف وأصوله اللازمة لمباشرة أعماله، أما الموارد الخارجية القادمة من مدخرات الأفراد والمؤسسات فتعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها المصرف في تنفيذ عملياته.

لقد أصبح نجاح النظام الاقتصادي مرتبطاً بمدى استجابة وفعالية النظام المصرفي للسياسات الاقتصادية المسطرة، ولهذا عمدت الجزائر إلى بناء قطاع مصرفي يتماشى واستراتيجيات التنمية الاقتصادية ويتجاوز

فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي

تحديات التنمية، خاصة في ظل بقاء جزء من الموارد المالية في الجزائر خارج الدورة الاقتصادية بسبب تحفظ أصحابها عن التعامل بنظام الفوائد، ومن خلال إتاحة الفرصة للمصارف الإسلامية، يمكن لأصحاب هذه الأموال استثمارها وفق نظام المشاركة في الأرباح والخسائر، مما يساهم في إدخال هذه الموارد في النشاط الاقتصادي والاستفادة منها في التنمية، خاصة في ظل تنامي الطلب على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبروزها كخيار بديل يتيح للعملاء الاستفادة من خدمات الادخار والاستثمار دون التعامل بالفوائد الربوية.

إن قدرة المنتجات المالية الإسلامية على توفير أساليب وأدوات تساهم في إنجاح النظام المصرفي الجزائري وتعزيز القدرة على استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي مرتبط بمدى وعي الأفراد بطبيعة هذه المنتجات، وفاعلية تطبيق الصيغ الشرعية، ومدى قدرة هذه المنتجات على تلبية احتياجات المدخرين وتحقيق عوائد منافسة مقارنة بالمنتجات التقليدية.

وبناءً على ما سبق، فإن الدراسة انطلقت من تساؤل رئيسي مفاده:

"كيف يمكن الاستفادة من فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي؟"

الإجابة عن هذا التساؤل يمكن تصورها في ظل انفتاح النظام المصرفي الجزائري على الصيرفة الإسلامية الذي سمح للمنتجات المالية الإسلامية بدخول السوق المصرفي وإسهام منتجاتها الادخارية بشكل فعال في تلبية احتياجات المدخرين، من خلال توفير حلول مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تحقيق عوائد تنافسية وتعزيز الثقافة الادخارية.

أولاً: ماهية الادخار وأهميته الاقتصادية

1- مفهوم الادخار وأنواعه:

كان الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يعتبر الادخار ذلك الجزء من الدخل المخصص للاستثمار، فكانوا يسمون بين الادخار والاستثمار، وكانت تحليلاتهم مبنية على فرضية أن النمو الاقتصادي يعتمد على الادخار، وأن مستوى الادخار مرتبط بسعر الفائدة. ومع ظهور كينز، جاء تغيير جوهري على هذا المفهوم، حيث قَدِّم للادخار تفسيراً مختلفاً يقوم على أساس أنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، أي: الادخار = الدخل - الاستهلاك. وهذا التفسير يعني أن الادخار لا يرتبط بالضرورة بالاستثمار بنفس الطريقة التي افترضها الكلاسيكيون، وهو ما يؤكد العديد من الاقتصاديين المعاصرين، مشيرين إلى أن العلاقة بين الادخار والاستثمار يمكن أن تكون أكثر مرونة وتعقيداً مما كان يُعتقد سابقاً (العمر، 1414هـ، ص203).

وقد حاول بعض الباحثين تقديم تعريف للادخار في إطار الاقتصاد الإسلامي، فعرفه رفعت العوضي بأنه الفرق بين ما يحصل عليه الفرد من دخل وبين ما يلزم شرعاً لإنفاقه على استهلاكه الشخصي، مؤكداً بذلك على الجانب الأخلاقي والشرعي في تحديد مقدار الادخار. (العوضي، 1981، 78)

وقد وُجّهت بعض الانتقادات لهذا التعريف، لأنه يقيد الإنفاق بعبارة "ما يلزم إسلامياً"، أي التقيد بالضوابط الشرعية التي تمنع الإسراف والتبذير والتقتير. والحقيقة أن الالتزام بهذه الضوابط قد لا يساعد بدقة في تحديد حجم المدخرات، إذ يمكن أن ينفق الإنسان متجاوزاً هذه الحدود فيقل الادخار، أو يكون بخيلاً فيزداد حجم المدخرات، مما يجعل العلاقة بين الالتزام الشرعي وحجم الادخار غير محددة بشكل صارم (العيادي، 1999، ص411).

في السياق المصرفي الإسلامي، يُقصد بالادخار تأجيل الشخص إنفاق جزء من دخله أو كسبه ووضعه لدى المصرف الإسلامي، الذي يعمل كمؤسسة مصرفية متخصصة في تجميع الفوائض المالية للأفراد وإعادة توجيهها نحو مشاريع استثمارية وتنموية تصب في صالح كل من الفرد والمجتمع. ويهدف هذا التوجه إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مع مراعاة مقاصدها الأساسية التي تشمل الضروريات، وتلبية الحاجيات، وتوفير التحسينات، بما يوازن بين التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز رفاهية المجتمع. ويجعل هذا التعريف من الادخار الإسلامي أداة محورية في الربط بين المدخرات الفردية والأهداف الإنمائية والاجتماعية للمجتمع (البعلي، 1983، 79).

وبالنسبة لأنواع الادخار من حيث سلوك الفرد فينقسم إلى ادخار اختياري وادخار إجباري، حيث يقصد بالادخار الاختياري ذلك الجزء من الدخل الذي يختار الأفراد ادخاره بحرية تامة، أي الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل دون أي ضغط خارجي أو حافز مالي، ويعكس هذا النوع من الادخار إرادة الفرد في تخصيص الموارد المالية لأهداف مستقبلية مثل الاستثمارات أو التوفير الشخصي. أما الادخار الإجباري، فيشير إلى الجزء من الدخل الذي يُقْطَع بطريقة إلزامية أو يُمنع الفرد من استهلاكه نتيجة ضغوط أو التزامات خارجية، سواء كانت حكومية أو مؤسساتية أو اجتماعية، ويُفرض هذا النوع على الأفراد أو الجماعات بهدف تلبية أهداف محددة أو سياسات مالية واستثمارية معينة. ويعكس الادخار الإجباري تنظيمًا مؤسسيًا للموارد، في حين يعكس الادخار الاختياري حرية القرار المالي الفردي وقدرته على التخطيط للمستقبل. ومن هذا المنظور، يشكل كلا النوعين أدوات مهمة لتعبئة الموارد المالية، حيث يسهم الاختيار في تنمية الادخار الشخصي وتعزيز الاستقلالية المالية، بينما يدعم الإجباري تحقيق أهداف جماعية وتنظيمية ضمن الاقتصاد. (العيادي، 1999، ص445).

2- أهمية الادخار وأثره على المتغيرات الاقتصادية

قد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين دوراً مهماً في تجميع المدخرات، إذ قد تتجاوز مدخراتهم في كثير من الحالات ما يجمعه ذوو الدخل الكبيرة، خاصة بعد نمو الطبقة العاملة والفئات المتوسطة من ناحية، وزيادة المطالب والنفقات المتزايدة للدولة من ناحية أخرى. كما أن للادخار أهمية كبيرة على مستوى الفرد والمجتمع؛ ففي حياة الفرد، يتيح الادخار مواجهة أحداث المستقبل المتوقعة والطوارئ، ويشكل مصدراً للدخل في حالات المرض، العجز، أو الشيخوخة. كذلك يمكن الادخار الفرد من توريث جزء من الثروة لأبنائه،

ما يساعدهم على مواجهة تحديات الحياة ومواكبة متطلباتها، وبالتالي يضمن استقرارهم المالي والاجتماعي على المدى الطويل (بلول، 2020، ص172).

لادخار أهمية كبيرة بالنسبة للدولة، إذ يسهم في توفير التمويل المحلي اللازم لمشروعات التنمية دون الحاجة إلى زيادة الضرائب أو استخدام وسائل تمويل توسعية تؤدي غالباً إلى ارتفاع التضخم المصاحب للإنفاق العام، والذي ينعكس سلباً على الأسعار. كما يساعد الادخار على امتصاص الزيادة في الدخل الناتجة عن الإنفاق العام، ما يحد من الضغوط التضخمية ويعزز الاستقرار الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، يساهم توجيه الاستهلاك الفردي بشكل مدروس في توجيه المزيد من السلع للتصدير، ما يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية، وزيادة الاستثمار الذي يعود بالنفع على المجتمع بأكمله، وفي الوقت نفسه يقلل الاعتماد على السلع المستوردة، محققاً بذلك تكاملاً بين الادخار الفردي والسياسات الاقتصادية العامة للدولة (صديقي، دحو، 2018، ص08).

يرتبط الادخار المحلي بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، ومن أبرزها العلاقة مع الاستثمار، معدل الفائدة، والنمو الاقتصادي، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي: (سلامي، 219، ص441) (بودريالة، 2016، ص69).

أ. **أثر العلاقة بين الادخار والاستثمار:** الادخار يُعد مصدراً أساسياً للاستثمار، حيث يتحول من رأس مال نقدي إلى رؤوس أموال فعلية مثل المباني والآلات. ويعتمد التكوين الرأسمالي الثابت على هذا الاستثمار، كما أن نجاح السياسات الاستثمارية يرتبط بكفاءة السياسات الادخارية.

ب. **العلاقة بين الادخار ومعدل الفائدة:** العلاقة بين معدل الفائدة والادخار ما تزال محل جدل، إذ تختلف نتائج الدراسات التجريبية بين الدول. لم تتمكن الأبحاث من تقديم استنتاج حاسم، مما يترك المجال مفتوحاً لدراسات جديدة لتفسير هذه العلاقة.

ج. **العلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي:** الادخار، الموجه نحو الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال، يرتبط طردياً بالنمو الاقتصادي. زيادة المدخرات تعزز الاستثمار، ما يؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد، ولذا فإن السياسات المالية المصرفية الفعّالة تشجع على الادخار لدعم التنمية المستدامة.

ثانياً: الأسس الإسلامية لوظيفة الادخار

تسعى المصارف الإسلامية إلى تعزيز الثقافة الادخارية لدى أفراد المجتمع الإسلامي، من خلال تشجيعهم على تعبئة أموالهم العاطلة وتحويلها إلى أدوات مالية فعّالة يمكن توظيفها في المشاريع الاقتصادية، بما يساهم في إرساء قاعدة اقتصادية صلبة ومستدامة تخدم الصالح العام. وتعمل هذه المصارف ضمن الأطر والمبادئ الإسلامية في التوظيف المالي، مع التركيز على ابتكار صيغ ومنتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة لتلبية احتياجات السوق المتغيرة وضمان الاستخدام الأمثل لموارد البنك. كما يساهم هذا النهج في تنمية رأس المال الوطني وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي، مع خلق فرص استثمارية تخدم التنمية الاقتصادية المستدامة وتحافظ على المصلحة الفردية والجماعية في الوقت ذاته (حسيني، 1966، ص68).

وفيما يلي أهم الأسس الإسلامية والأدوات التربوية التي تستند إليها المصارف الإسلامية في تحقيق وظيفتها الادخارية.

1- تحريم الربا: يُعد استبعاد المصارف الإسلامية للربا من جميع معاملاتها أحد أهم الدعائم التي تقوم عليها سياساتها الادخارية، إذ أظهرت الدراسات أن نظرة المسلمين للربا تجعل نسبة كبيرة منهم، بغض النظر عن خلفياتهم وأنشطتهم، يمتنعون عن التعامل مع البنوك الربوية في بلدانهم. وبناءً على ذلك، فإن ضعف الأنظمة المصرفية التقليدية في بعض الدول الإسلامية وعدم قدرتها على الأداء الفعال في تمويل التنمية يُرجع إلى القيم الاجتماعية السائدة ضد التمويل بالفائدة، مما يقلل من أهمية سعر الفائدة كحافز على الادخار، ومن هذا المنطلق، فإن استبعاد المصارف الإسلامية للربا يجعلها وسيلة فعالة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو تمويل التنمية. وعلى الرغم من الفرضية النظرية القائلة بأن ارتفاع أسعار الفائدة يشجع الأفراد على الادخار في البنوك التقليدية، فقد أثبت الواقع العملي، لا سيما في البلدان الإسلامية، أن معدلات الفائدة وتقلباتها لم يكن لها تأثير ملموس على مستوى الادخار، مما يؤكد جدوى الصيرفة الإسلامية كأداة لتعبئة الموارد المالية بشكل مستدام ومتوافق مع القيم الدينية والاجتماعية.

2- تحريم الاكتناز: يحث الإسلام الأفراد على توجيه مدخراتهم نحو خدمة وتنمية المجتمع، لذلك نجد في القرآن الكريم نصوصاً صريحة تحرم الاكتناز، كما جاء في قال تعالى "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ يَوْمَ يُخْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ " سورة التوبة، الآية: 34 - 35.

وقد جاء تحريم الاكتناز في الإسلام لحماية عناصر الإنتاج الأساسية من الركود، إذ أن حجب الموارد المالية عن التداول والاستثمار يؤثر سلباً على باقي عناصر الإنتاج وعلى المجتمع ككل. ومن هذا المنطلق، يُعد استخدام المصارف الإسلامية لهذه التوجيهات التربوية في التوعية الادخارية جزءاً مما يمكن تسميته بـ التسويق المصرفي الإسلامي، الذي يقوم على مبادئ الصدق والإرشاد، ويهدف إلى تحفيز الأفراد على استثمار مدخراتهم بما يعود بالنفع على المجتمع والفرد معاً (العيادي، 1999، ص462).

والعمل المصرفي الإسلامي مطالب باعتماد هذه التوجيهات التربوية في التوعية الادخارية بهدف تحفيز الأفراد على استثمار مدخراتهم بشكل يعود بالنفع على كل من المجتمع والفرد على حد سواء، مع ضمان أن يكون هذا التوجيه متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

3 - تحريم التبذير ووجوب حفظ المال: نظراً لأهمية المال، لم يقتصر الإسلام على تحريم الاكتناز وفرض الإنفاق فحسب، بل أشار أيضاً إلى وجوب ضبط هذا الإنفاق ليكون مجدياً للفرد والمجتمع. فقد حرم كل إنفاق زائد لا تتوفر فيه شروط الجدوى، واعتبره تبذيراً، قال الله تعالى " وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذِرْ تَبْذِيرًا إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا " سورة الإسراء، الآية: 26 - 27. ومن هذا المنطلق، فإن اختيار المشروعات والتمويلات في المصارف الإسلامية يخضع لترتيب

فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي الأولويات وفق مقاصد الشريعة، مما يساهم في الحد من التبذير وتوجيه الموارد نحو المشروعات التي تحقق نفعاً وفائدة ملموسة للمجتمع، ويعزز بذلك دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

4- الحث على العمل في الإسلام وأثره على الادخار: من المعلوم أن الادخار هو ما يتبقى من الدخل بعد الاستهلاك، ويمكن زيادته إما بزيادة الدخل أو تقليل الاستهلاك. وقد جاء الإسلام بمجموعة من الأوامر والتوجيهات التي تساعد على زيادة الدخل، منها: الأمر بالسعي والعمل، والنهي عن الكسل والبطالة والعجز والتسول وإضاعة المال. كما يراعي الإسلام الفطرة الإنسانية من خلال الاعتراف بالحوافز، مثل حافز الملكية الخاصة، الذي يشكل دافعاً قوياً للأفراد لبذل جهود أكبر تؤدي إلى رفع دخولهم. إضافة إلى ذلك، جعل الزكاة حقاً لمن يستحقها، ومنعها عن القوي القادر على العمل، ما يضمن تحقيق العدالة الاقتصادية وتحفيز الإنتاجية. كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى زيادة دخل الأفراد، وبالتالي رفع الميل الحدي للادخار. وبوجود بنوك إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة لاستقطاب هذه الزيادة، فإن ذلك يساهم في رفع حجم المدخرات المحلية وتوفير موارد مالية هامة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة (غردة، 2010، ص157).

5- ترشيد الاستهلاك وأثره على زيادة الادخار: الادخار يعتبر ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، لذلك فإن حجم استهلاك الفرد يؤثر مباشرة على مدخراته. وقد حدد الإسلام توجيهات لترشيد الاستهلاك والحد من الإسراف، منها الاعتدال في الاستهلاك بحيث لا يتجاوز الحد المعقول ولا يقل عما يضمن قدرة الإنسان على العمل والجهد، كما جاء في قوله تعالى: "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ" الأعراف: 31 وقال الله تعالى "وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا" الفرقان: 67. كما حرم الإسلام استهلاك السلع والخدمات الضارة للفرد أو المجتمع. الالتزام بهذه التوجيهات يجعل الفرد رشيداً في استهلاكه، ويتيح تكوين فوائض مالية إضافية، وتُعد هذه الفوائض مصدراً هاماً للمدخرات لدى المصارف الإسلامية، التي تعمل على استقطابها وتوظيفها في مشاريع استثمارية وتنموية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع، مع تحقيق التوازن بين الاستهلاك والمدخرات.

ثالثاً: مساهمة المنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في سوق الادخار بالجزائر

1- تطور سوق الادخار في الجزائر.

سوق الادخار في الجزائر شهد تطورات ملحوظة على مر السنوات، حيث يمكن الوقوف على ذلك من خلال تحليل مؤشرات النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق بالنشاط الإيداعي بهدف قياس مدى قدرة هذا النظام على تعبئة الموارد المالية المتاحة له.

لقد سجلت الموارد المجمعة من طرف المصارف في الجزائر من حيث قيمتها وهيكلها، نمواً وتنوعاً ملحوظين يعكس قدرة المصارف الجزائرية على جمع الموارد من خلال الودائع وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات وهو ما يساهم في دعم المشاريع الاقتصادية وتحفيز النمو. وتعزيز الاستقرار المالي.

زنكري ميلود ، سعيداني سميرة

الجدول رقم (1): تطور قيمة وهيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري. الوحدة : مليار دينار

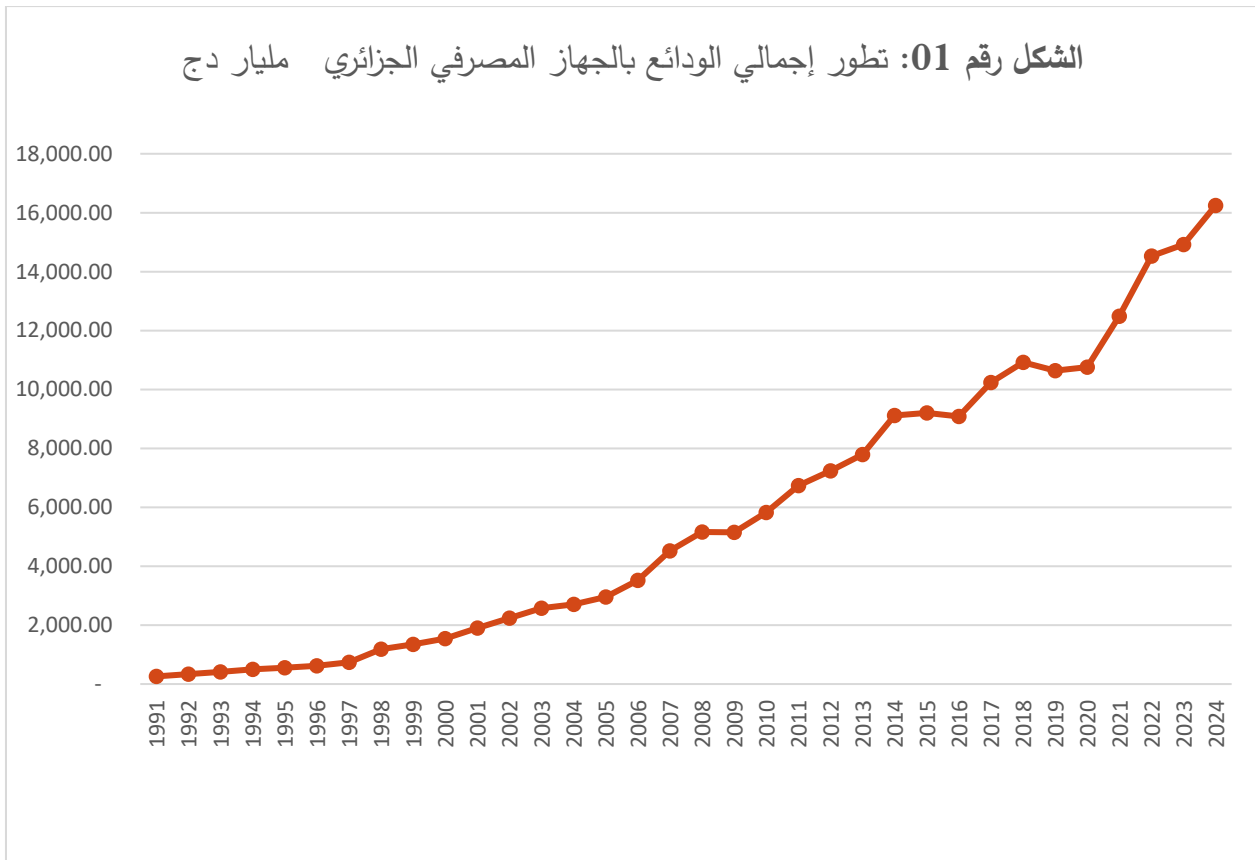
السنة	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	الودائع كضمان	إجمالي الودائع	حصة البنوك العمومية	حصة البنوك الخاصة
1991	168.731	90.277	/	259.008	/	/
1992	184.870	146.180	/	331.050	/	/
1993	235.594	180.522	/	416.116	/	/
1994	252.844	247.680	/	500.524	/	/
1995	269.349	280.455	/	549.794	/	/
1996	298.217	326.585	/	624.175	/	/
1997	333.949	409.948	/	743.897	/	/
1998	422.900	766.100	/	1189.400	/	/
1999	465.200	884.200	/	1350.40	/	/
2000	563.700	974.300	/	1538.00	94.8 %	5.2 %
2001	661.300	1235.00	/	1896.30	%92.2	%7.8
2002	751.653	1485.190	/	2236.843	%87.5	%12.5
2003	849.040	1724.043	/	2573.083	%94.4	%5.6
2004	1127.916	1509.624	/	2705.372	%93.5	%6.5
2005	1224.4	1632.9	103.3	2960.6	93.3%	6.7%
2006	1750.4	1649.8	116.3	3516.5	92.9%	7.1%
2007	2560.8	1761.0	195.5	4517.3	93.1%	6.9%
2008	2946.9	1991.0	223.9	5161.8	92.2%	7.8%
2009	2502.9	2228.9	414.6	5146.4	87.1%	12.9%
2010	2870.7	2524.3	424.1	5819.1	89.1%	10.9%
2011	3495.8	2787.5	449.7	6733.0	89.8%	10.2%
2012	3356.8	3331.5	547.5	7235.8	90.0%	10.0%
2013	3537.5	3691.7	558.2	7787.4	86.6%	11.7%
2014	4434.8	4083.7	599.0	9117.5	87.7%	12.3%
2015	3891.7	4443.3	865.7	9200.7	88.3%	13.4%
2016	3732.2	4409.3	938.4	9079.9	87.06	12.94
2017	4499.0	4708.5	1 024.7	10232.2	85.81	14.19
2018	4880.5	5232.6	795.0	10922.7	86.24	13.76
2019	4313.0	5531.4	809.6	10639.5	85.32	14.68
2020	4159.1	5756.6	839.1	10754.8	%84.71	15.29
2021	5216.3	6463.2	839.1	12484.9	%84.61	%15.39
2022	6216.7	7584.9	805.4	14530.4	%86.51	%13.49
2023	6134.5	8012.0	728.8	14917.0	%85.89	%14.11
2024	6602.6	8787.3	770.5	16246.4	%85.50	%14.50

المصدر: - التقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2024.

- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2003 - 2024.

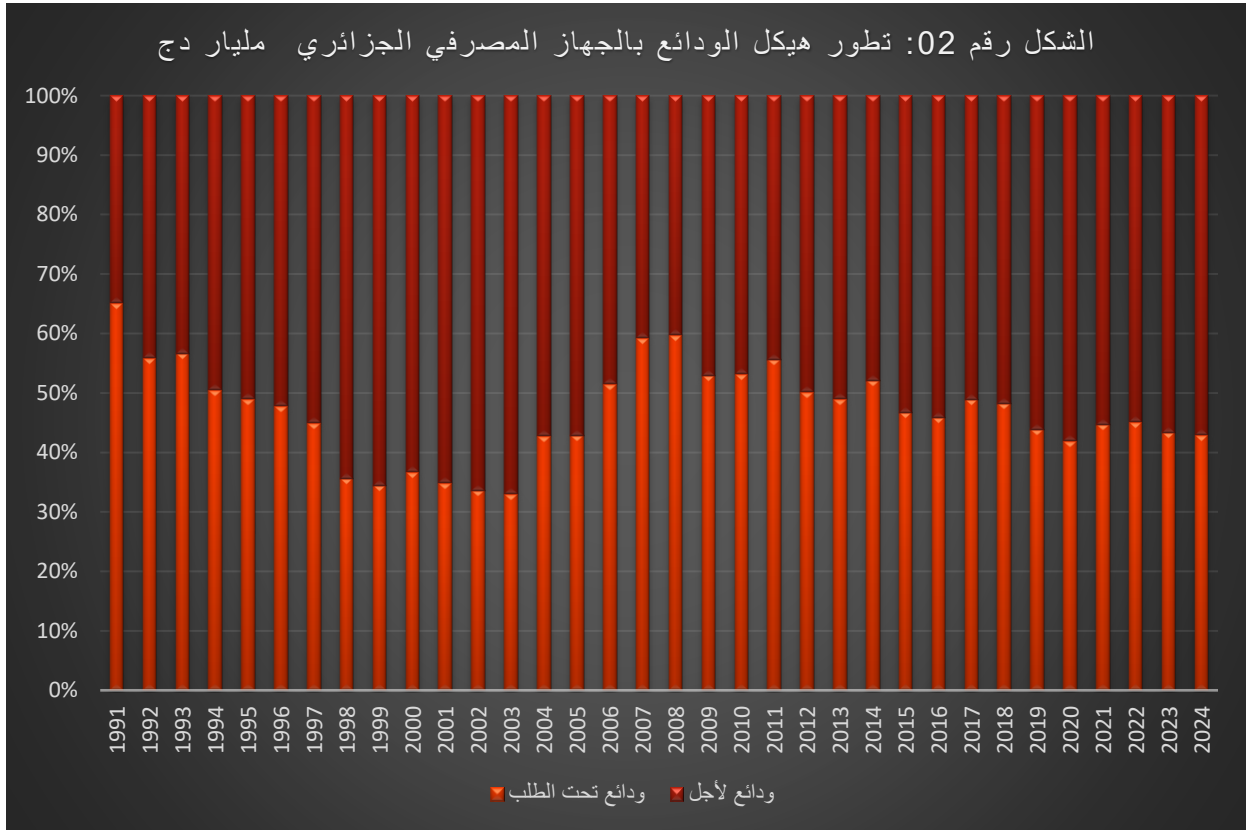
من خلال تتبع معطيات تطور قيمة وهيكل ودائع الجهاز المصرفي الجزائري يمكن تسجيل ما يلي:

- شهد نشاط جمع الموارد نهوضًا وتطورًا كبيرين خلال الفترة 1991-2024، حيث بلغ إجمالي الودائع سنة 2024 ما قيمته 24.641.6 مليار دج، وهذا يمثل حوالي 95 ضعفًا قيمتها سنة 1991 (259.0) مليار دج، حيث تميزت هذه الفترة 1991-2024 بنمو مستمر وإيجابي لإجمالي الودائع في النظام المصرفي الجزائري، ما يعكس توسع نشاط جمع الموارد المالية وتعزيز الثقة في البنوك. فقد انطلقت الودائع من 259 مليار دج سنة 1991 لتصل إلى 16.246.4 مليار دج سنة 2024، أي بزيادة تقارب 63 ضعفًا خلال 33 سنة. ويظهر النمو اتجاهًا تصاعديًا ثابتًا مع بعض التقلبات في منتصف العقد الأول من الألفية، خاصة بين 2005 و2010، نتيجة إصلاحات مصرفية وتعزيز الثقة لدى العملاء. كما سجلت الفترة الأخيرة (2015-2024) تسارعًا نسبيًا في معدل النمو السنوي للإجمالي، مع مساهمة متزايدة للودائع تحت الطلب والأجل في تعزيز قاعدة الموارد المصرفية. ويُلاحظ أن هذا التطور جاء بالتوازي مع نمو النشاط الاقتصادي وزيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، مما ساهم في توسيع القاعدة المالية للبنوك وقدرتها على تمويل الاستثمار والاستهلاك بثقة واضحة من العملاء، والشكل الموالي يبين تطور إجمالي الودائع بالجهاز المصرفي الجزائري



المصدر: معطيات الجدول رقم 01

- شهدت تركيبة الودائع البنكية تغيرات ملحوظة بين ودائع تحت الطلب وأجل خلال الفترة 1991-2024، فقد مثلت الودائع تحت الطلب سنة 1993 نسبة 56.62% من إجمالي الودائع قبل أن تنخفض إلى 50.51% سنة 1994، مقابل ارتفاع مساهمة الودائع لأجل من 43.38% إلى 49.49% خلال نفس الفترة. ابتداءً من سنة 1995، بدأت الودائع لأجل تكتسب أهمية نسبية أكبر في تكوين إجمالي الودائع، ما عكس الاتجاه السابق حيث كانت ودائع تحت الطلب هي الغالبة، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي لتصل حصة الودائع لأجل سنة 2003 إلى 67.01%. في السنوات اللاحقة، حافظت ودائع الأجل على نسب مرتفعة مع بعض التذبذبات، حيث بلغت 4.409.3 مليار دج سنة 2016، و5.756.6 مليار دج سنة 2020، ثم تراجعت قليلاً إلى 5.531.4 مليار دج سنة 2022، ما يعكس تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسات النقدية على سلوك الادخار. وبحلول سنة 2024، تُظهر البيانات استمرار توازن نسبي بين الودائع تحت الطلب والأجل، مع مساهمة كبيرة للودائع لأجل في تعزيز قاعدة الموارد المصرفية، الوضعية التي شهدت زيادة الأهمية النسبية للودائع لأجل من إجمالي الودائع تشكل مؤشراً إيجابياً لأن ذلك يساعد على منح الائتمان لامتصاص هذا النوع من الودائع بالاستقرار والادخارية عكس الودائع تحت الطلب، وهذا ما يعني زيادة قدرة البنوك الجزائرية على منح الائتمان المتوسط والطويل الأجل، والشكل الموالى يبين تطور هيكل الودائع بالجهاز المصرفي الجزائري منت حيث التوزيع بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل.

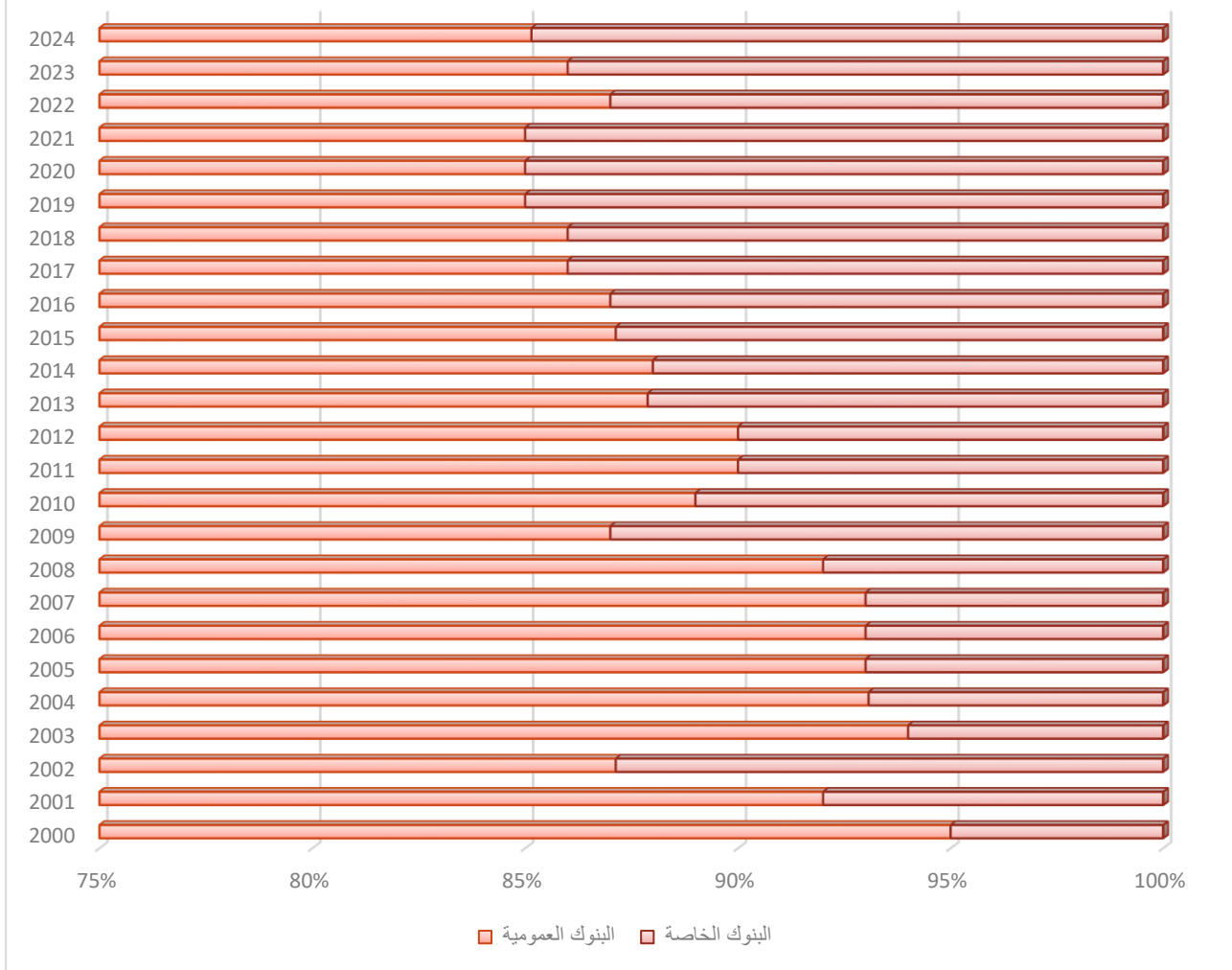


المصدر: معطيات الجدول رقم 01

فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي

- من الجدول يتضح أن البنوك العمومية هي المسيطرة على سوق جمع الموارد في الجزائر، حيث استحوذت على غالبية كبيرة تجاوزت 85% من إجمالي الودائع في معظم سنوات الفترة 1991-2024. ورغم أن حصة البنوك الخاصة كانت في البداية هامشية جدًا، فقد شهدت بعض التحسن الملحوظ في سنوات محددة، مثل 2002 حيث بلغت 12.5%، قبل أن تعرف تراجعاً مرتبطة بأحداث استثنائية مثل إفلاس بعض البنوك الخاصة (2003). في السنوات التالية، استقرت حصة البنوك الخاصة بين 13 و15%، ما يعكس تحسناً تدريجياً في قدرتها على جمع الموارد رغم الهيمنة المستمرة للبنوك العمومية.

الشكل رقم 03: تطور هيكل الودائع بالجهاز المصرفي الجزائري مليار دج



المصدر: معطيات الجدول رقم 01

كما يظهر الشكل أن التغيرات في نسب حصة البنوك الخاصة غالباً ما كانت مرتبطة بالتقلبات الاقتصادية والسياسات المصرفية والإصلاحات القانونية، في حين حافظت البنوك العمومية على مركزها القوي بفضل قاعدة عملائها الكبيرة وثقة الجمهور. وتبرز معطيات الجدول أن النظام المصرفي الجزائري ما زال يعتمد بدرجة كبيرة على البنوك العمومية في تمويل الاقتصاد، بينما تعمل البنوك الخاصة على توسيع وجودها تدريجياً ضمن السوق.

كخلاصة لما سبق، يمكن القول إن أداء النظام المصرفي الجزائري من حيث قدرته على تعبئة الادخار عرف تحولات جوهرية خلال الفترة محل الدراسة، تزامنت مع مختلف مراحل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني. فقد أظهرت المعطيات المسجلة تحسناً ملحوظاً في حجم الودائع وتركيباتها، بما يعكس الجهود المستمرة الرامية إلى تعزيز ثقة المتعاملين وتوسيع قاعدة الموارد المصرفية. كما سعت السياسات النقدية والمصرفية المتعاقبة إلى رفع كفاءة النظام المصرفي في استقطاب الموارد المتاحة وتوجيهها نحو تمويل البرامج الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية. ورغم استمرار هيمنة البنوك العمومية على سوق الموارد، فإن تطور حصة البنوك الخاصة يشير إلى بداية تنوع في مصادر تعبئة الادخار. وبوجه عام، تعكس هذه التطورات مساراً تدريجياً نحو تحسين دور النظام المصرفي في دعم النمو الاقتصادي وتمويل التنمية، وإن كان ذلك لا يزال يواجه تحديات تتعلق بتعميق الوساطة المالية وتوسيع الشمول المصرفي.

ثالثاً: مكانة المنتجات المالية الإسلامية في تعبئة الموارد في سوق الادخار الجزائري:

يمكن من خلال تتبع الودائع المجمعة في النظام المصرفي الجزائري من حيث هيكلها وقيمتها، الوقوف على مساهمة المنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في تعبئة الموارد المالية المتاحة. ففي الجزائر، يمارس البنكان الإسلاميان المعتمدان (بنك البركة الجزائري وبنك السلام الجزائر) بالإضافة إلى شبابيك الصيرفة الإسلامية مجموعة من الخدمات المصرفية تشمل قبول الودائع النقدية، فتح الحسابات الجارية، حسابات الإيداع المختلفة، وتأدية قيم الشيكات المسحوبة.

وقد سمحت هذه الخدمات للمنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة بأن تسجل تطوراً إيجابياً في نشاط جمع الموارد، مما ساهم في زيادة المدخرات المحلية وتعبئة الموارد المالية المتاحة للاقتصاد الوطني. ويظهر من خلال البيانات أن هذه المنتجات أصبحت عنصراً مكملاً للنظام المصرفي التقليدي، على الرغم من أن حجم الودائع المجمعة من خلالها ما زال محدوداً مقارنة بإجمالي الموارد المصرفية.

وقد ساهم توسع نشاط البنوك الإسلامية وفتح شبابيك الصيرفة في زيادة انتشار هذه المنتجات بين الأفراد والقطاع الخاص، ما عزز من قدرة النظام المصرفي على توظيف المدخرات في مشروعات استثمارية وتنموية. كما أن التوسع في تنويع المنتجات الادخارية، بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ساعد على جذب مدخرات جديدة من شرائح مختلفة من المجتمع، لا سيما من الطبقة المتوسطة وصغار المدخرين.

إن المنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لها في تعبئة الموارد المالية الوطنية، وتدعم التنمية الاقتصادية من خلال توفير تمويل محلي مستدام، وذلك ما يمكن الوقوف عليه من خلال الجدول التالي:

فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي

الجدول رقم 02: تطور حجم ومساهمة المنتجات المالية الإسلامية في سوق الادخار (2000-2024)

مليار دج

السنة	إجمالي الودائع في النظام المصرفي الجزائري (مليار دج)	حجم المنتجات المالية الإسلامية في سوق الادخار				حصة المنتجات المالية الإسلامية في سوق الادخار
		ودائع لدى بنك البركة	ودائع لدى بنك السلام	ودائع لدى شبائيك	إجمالي حجم المنتجات المالية الإسلامية في سوق الادخار	
2000	1538.00	9.751	/	/	9.751	0.68%
2001	1896.30	13.217	/	/	13.217	0.74%
2002	2236.843	19.429	/	/	19.429	0.91%
2003	2573.083	25.683	/	/	25.683	1.05%
2004	2705.372	26.258	/	/	26.258	0.97%
2005	2960.6	31.624	/	/	31.624	1.07%
2006	3516.5	36.531	/	/	36.531	1.04%
2007	4517.3	44.575	/	/	44.575	0.99%
2008	5161.8	55.186	/	/	55.186	1.07%
2009	5146.4	76.539	/	/	76.539	1.49%
2010	5819.1	89.963	/	/	89.963	1.55%
2011	6733.0	103.285	12.946	/	103.285	1.73%
2012	7235.8	116.514	19.401	/	116.514	1.88%
2013	7787.4	125.435	23.932	/	125.435	1.92%
2014	9117.5	131.177	32.5	/	131.177	1.80%
2015	9200.7	154.562	30.12	/	154.562	2.01%
2016	9079.9	170.137	34.521	/	170.137	2.25%
2017	10232.2	207.945	64.642	/	207.945	2.66%
2018	10922.7	223.995	85.432	/	223.995	2.83%
2019	10639.5	213.500	103.792	/	317.292	2.87%
2020	10754.8	214	129.320	/	343.32	3.19%
2021	12484.9	239.22	195.031	10.449	444.7	3.56%
2022	14530.4	226.14	215.076	112.784	554	3.81%
2023	14917.0	255.44	209.132	213.628	678.2	4.55%
2024	16246.4	267.4	261.162	264.938	793.5	4.88%

المصدر: - التقارير السنوية (2000-2019)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.

- التقارير السنوية (200-2019)، بنك البركة الجزائري.

- التقارير السنوية (2011-2019)، مصرف السلام - الجزائر.

من خلال تتبع معطيات تطور حجم ومساهمة المنتجات المالية الإسلامية في سوق الادخار يمكن تسجيل ما يلي:

- مثلت منتجات الادخار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أحد المسارات التدريجية التي اعتمدها النظام المصرفي الجزائري لتوسيع قاعدة تعبئة الموارد المالية، حيث تعود البدايات الأولى لهذه التجربة إلى إنشاء بنك البركة الجزائري، الذي شكّل الإطار المؤسسي الأول لاستقطاب المدخرات المتحفظة تجاه التعاملات البنكية التقليدية. وقد ظلت مساهمة هذه المنتجات في مرحلة أولى محدودة، نظرًا لانحصار النشاط في مؤسسة واحدة وضيق نطاق الصيغ الادخارية المعروضة، ومع دخول مصرف السلام الجزائر إلى السوق المصرفية، توسعت القاعدة المؤسسية للصيرفة الإسلامية، وارتفع تنوع المنتجات الادخارية المعروضة، مما أسهم في تعزيز حجم الودائع الإسلامية تدريجيًا. غير أن هذه المساهمة بقيت دون الإمكانيات المتاحة إلى غاية صدور النظام رقم 20-02 سنة 2020، وقد شكّل هذا الإطار التنظيمي نقطة تحول هيكلية، سمح بفتح شبابيك الصيرفة الإسلامية داخل البنوك، فأدى إلى توسع سريع في قاعدة المودعين وتنوع صيغ الادخار. وخلال فترة امتدت على مدى أربع وعشرين سنة، انتقلت مساهمة منتجات الادخار الإسلامية من وضع هامشي إلى مكوّن متنامٍ داخل سوق الادخار. وقد انعكس هذا التطور في ارتفاع حجم الودائع الإسلامية وحصلتها من إجمالي الودائع المصرفية، مما يبرز الدور المتزايد للصيرفة الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتعزيز الشمول المالي في الاقتصاد الجزائري.

- شهد نشاط تعبئة الموارد من قبل البنوك الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورًا تصاعديًا واضحًا، تجسّد في الارتفاع المستمر لإجمالي المنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. فقد انتقل حجم هذه المنتجات من 9.75 مليار دج سنة 2000 إلى حوالي 793.5 مليار دج سنة 2024، ما يعكس توسعًا كبيرًا في القدرة على تعبئة الادخار خلال هذه الفترة. ويعود الفضل في الانطلاقة الأولى إلى بنك البركة الجزائري الذي ساهم في استقطاب الودائع الإسلامية تدريجيًا، حيث ارتفعت ودائعه من مستويات محدودة في بداية الألفية إلى نحو 214 مليار دج سنة 2020 ثم 267.4 مليار دج سنة 2024. ومع دخول مصرف السلام الجزائر، تعززت وتيرة التعبئة، إذ بلغت ودائعه حوالي 129.3 مليار دج سنة 2020 وارتفعت إلى 261.2 مليار دج سنة 2024. غير أن التحول الأبرز سجّل بعد سنة 2020 مع فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية، حيث ارتفعت ودائعها من 10.4 مليار دج سنة 2021 إلى نحو 264.9 مليار دج سنة 2024. وقد انعكس هذا التطور في نمو إجمالي التعبئة الإسلامية من 343.3 مليار دج سنة 2020 إلى 793.5 مليار دج سنة 2024. ويبرز هذا المسار أن الصيرفة الإسلامية أصبحت عنصرًا متناميًا في تعبئة الموارد داخل النظام المصرفي الجزائري، ومكملاً فعالاً للقطاع المصرفي التقليدي.

فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي

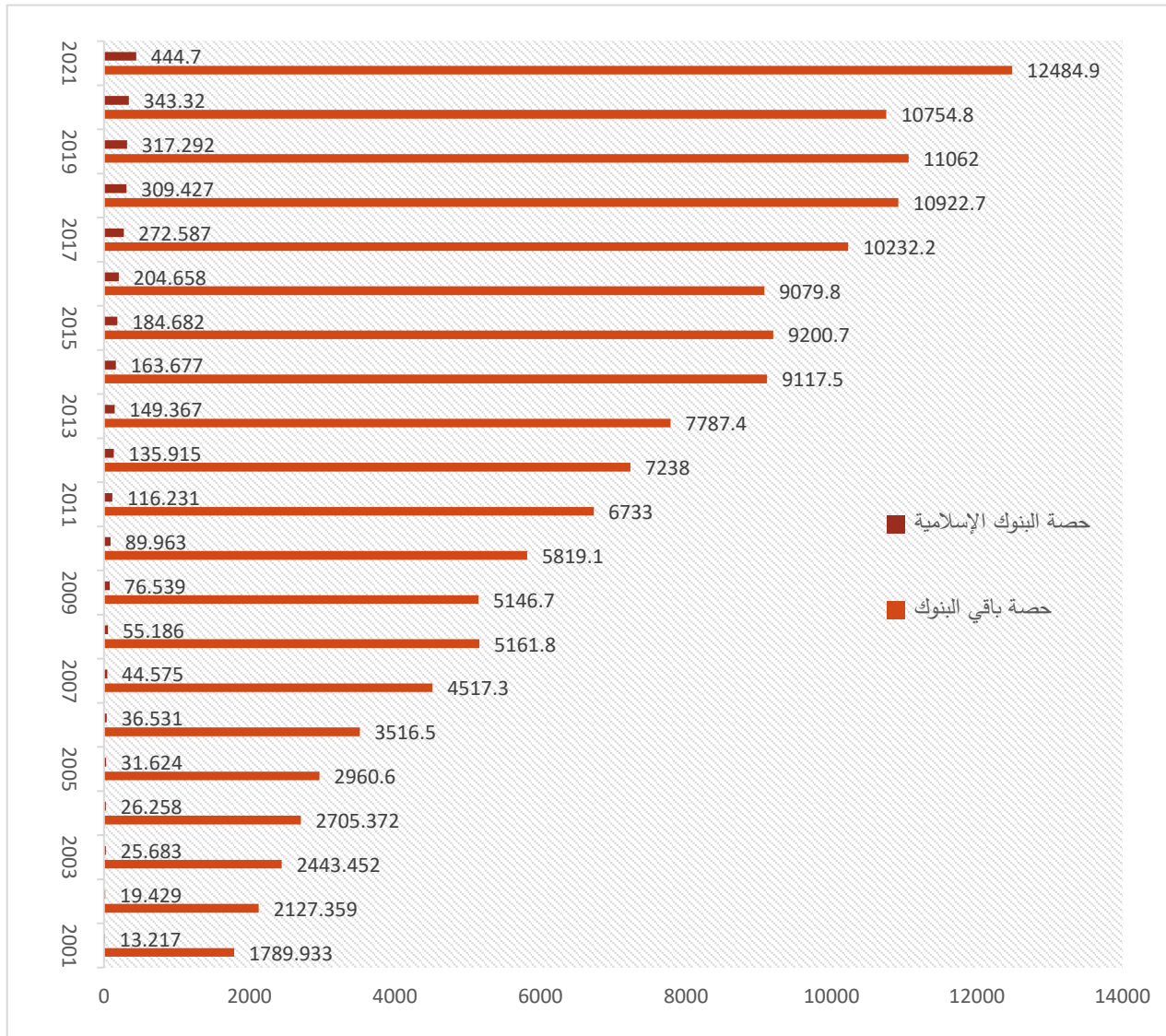
على الرغم من هذا النمو الملحوظ، لا تزال الودائع المجمعة من قبل البنوك الإسلامية وشبابيك الصيرفة الإسلامية تشكل نسبة صغيرة جدًا مقارنة بإجمالي قدرات النظام المصرفي، مما يدل على أن الصيرفة الإسلامية أصبحت عنصرًا مكملًا للنظام البنكي وليس المصدر الرئيسي لتعبئة الموارد المالية بعد 24 سنة من وجودها.

إسهام بنك البركة ظل الأبرز في المراحل الأولى، مع تقدم السنوات ظهر إسهام بنك السلام بشكل ملحوظ، فيما عززت شبابيك الصيرفة الإسلامية توسع المنتجات الادخارية بعد 2020، مما ساهم في زيادة الخيارات أمام العملاء وتنوع أدوات الادخار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

النمو التدريجي للمنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة يعكس زيادة وعي العملاء وطلبهم على المنتجات الإسلامية، لكنه يوضح أيضًا أن القطاع لا يزال في مرحلة تطوير وتوسيع قاعدة العملاء مقارنة بالودائع التقليدية في النظام المصرفي الجزائري.

الشكل رقم (04): تطور حصة حصة المنتجات المالية الإسلامية في سوق الادخار (2000-2024)

(مليار دج)



المصدر: الجدول رقم 02

- خلال الفترة 2000-2009، كانت حصة البنوك الإسلامية في سوق الموارد المالية الجزائري متواضعة جدًا، حيث تراوحت بين 0.68% سنة 2000 و 1.49% سنة 2009، على الرغم من أن إجمالي ودائع النظام المصرفي ارتفع من 1,538 مليار دج إلى 5,146.4 مليار دج، مما يعكس نموًا كبيرًا للودائع التقليدية مقارنة بالودائع الإسلامية.

ابتداءً من 2010، سجلت البنوك الإسلامية ارتفاعًا طفيفًا في مساهمتها، مع بلوغ الحصة 1.55% سنة 2010 و 1.73% سنة 2011، لتستمر في الارتفاع التدريجي خلال الفترة 2010-2014، حيث تراوحت النسبة بين 1.55% و 1.98%، وذلك بفضل توسع بنك البركة وبنك السلام في تقديم المنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة وزيادة وعي العملاء بهذه الخدمات.

في الفترة 2015-2019، تجاوزت البنوك الإسلامية نسبة مساهمة 2% لأول مرة، مع استمرار النمو التدريجي لإجمالي المنتجات الادخارية، ووصولها إلى 2.87% سنة 2019 من إجمالي الودائع المجمعة في النظام المصرفي، أي معادل لحوالي 317.3 مليار دج من إجمالي 10,639.5 مليار دج.

على الرغم من هذا التحسن التدريجي، لا تزال حصة البنوك الإسلامية ضئيلة مقارنة بإمكاناتها الفعلية على تعبئة المدخرات، مما يشير إلى أن النظام لم يستغل بالكامل القدرة على جمع الموارد من خلال الآليات التي توفرها المنتجات المتوافقة مع الشريعة، والتي كان يمكن أن تسهم بشكل أكبر في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية ودعم الاستقرار في سوق الودائع.

الشكل يوضح أيضًا أن الزيادة في حصة البنوك الإسلامية كانت بطيئة نسبيًا في العقد الأول من ظهورها، لكنها بدأت تكتسب قوة تدريجيًا مع دخول بنك السلام في السوق وتوسيع نطاق المنتجات الادخارية، وهو ما ساعد على تحسين معدل النمو السنوي للودائع الإسلامية بشكل مستمر حتى نهاية 2019.

خلاصة الفترة 2000-2019: بالرغم من نمو إجمالي ودائع البنوك الإسلامية من 9.751 مليار دج سنة 2000 إلى 317.292 مليار دج سنة 2019، تبقى مساهمتها محدودة نسبيًا مقارنة بحجم النظام المصرفي، لكنها تعكس توسعًا تدريجيًا وثابتًا في استخدام المنتجات الادخارية المتوافقة مع الشريعة.

رابعًا: الخاتمة

خلصت دراستنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

- توسيع رقعة المنتجات المالية الإسلامية ومنحها مكانة مرموقة في الساحة المصرفية الوطنية، جاءت الأطر القانونية لتنظيم الصيرفة الإسلامية. تمثل النظام رقم 18-2018 الصادر في الجريدة الرسمية نهاية 2018 أول محاولة لتأطير العمليات المصرفية التشاركية، لكنه ألغي لاحقًا ليحل محله النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد بوضوح قواعد ممارسة الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في استقطاب واستيعاب الموارد المالية خارج النظام المصرفي

وقد ساهم هذا التأطير القانوني في تعزيز دور المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في جذب المدخرات المحلية، حيث أصبحت هذه المنتجات أداة فعالة لتعبئة الموارد المالية. كما شجع القانون البنوك على ابتكار صيغ ادخارية واستثمارية متنوعة تتوافق مع أحكام الشريعة، مما عزز ثقة الأفراد والمستثمرين في النظام المصرفي الإسلامي. وفي ضوء هذه القوانين، أصبح بالإمكان زيادة الادخار المحلي وتوظيفه في مشروعات تنموية تخدم الاقتصاد الوطني، ما يجعل المنتجات المالية الإسلامية عنصراً مركزياً في السياسات المصرفية والتمويلية المستقبلية.

-ظهر التجربة الجزائرية أن المؤسسات المالية الإسلامية، من بنوك وشبابيك الصيرفة، قادرة على استقطاب المدخرات غير المستثمرة والأموال التي ترفض الدخول عبر القنوات المصرفية التقليدية. هذا الدور يكتسب أهمية كبيرة نظراً لوجود جزء كبير من الادخار المحلي خارج القطاع المالي، مما يمثل فرصة لتعزيز الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني. كل تعبئة إضافية لهذه الأموال تسهم في تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي ورفع حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية. من خلال هذه الموارد، يمكن دعم تنفيذ برامج التنمية وتطبيق سياسة التنويع الاقتصادي التي تسعى إليها الدولة. كما أن المنتجات المالية الإسلامية تُعد أداة فعالة لتوسيع الادخار المحلي، وتعزيز دور النظام المصرفي في توجيه المدخرات نحو المشروعات الإنتاجية والتنمية، ويبرز بذلك أهمية هذه المنتجات في تعزيز الاستقرار المالي وتشجيع المشاركة الاقتصادية للمجتمع ككل.

- فاعلية المنتجات المالية الإسلامية في تعبئة الادخار المحلي بالجزائر مرتبطة بعدة عوامل متكاملة. بداية بوجود إطار قانوني وتنظيمي واضح مثل النظام رقم 20-02 لسنة 2020، الذي يضمن الشفافية ويعزز ثقة العملاء، كما أن التوعية المالية الإسلامية ونشر ثقافة الادخار الشرعي بين الأفراد يسهم في جذب مدخراتهم نحو العمل المصرفي الإسلامي، ويعتبر التنوع في المنتجات الادخارية والاستثمارية بما يتوافق مع أحكام الشريعة والامتثال لمبادئ الشرعية واستبعاد الربا من أهم العوامل التي تزيد من مصداقية هذه المؤسسات وجاذبيتها.

ومن بين العوامل المرتبة بالوضعية الاقتصادية السائدة المؤثر على قدرة المنتجات المالية الإسلامية على تعبئة الادخار هو مستوى دخل الأفراد وقدرتهم على الادخار، والاستقرار الاقتصادي والسياسات المالية المرنة التي توجه الأموال نحو الاستثمار المحلي، كما تعتبر قدرة هذه المنتجات على استقطاب الأموال المجمدة أو المكتنزة خارج النظام المصرفي التقليدي عاملاً أساسياً لفعاليتها وقدرتها لأن تكون أداة فاعلة لدعم النمو الاقتصادي المستدام.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم بن صالح العمر، النقود الائتمانية ودورها وآثارها في اقتصاد إسلامي. دار العاصمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1414هـ.
- أحمد سلامي، العلاقة بين الادخار والاستثمار في الجزائر مقارنة اقتصادية قياسية في الفترة (2016/1970) ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الجزائر، العدد1، مج8، 2019.
- أحمد صبحي أحمد مصطفى العيادي، الأمن الغذائي في الإسلام. دار النفائس، الأردن، ط1، 1419هـ-1999م.
- بن سعدة بلول، الدراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال فترة 1980-2016. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، عدد 01، مج 06، سنة 2020.
- بودريالة فايزة، قصاب سعدية، إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الربعية حالة الجزائر (2000-2014)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016.
- دحو أحمد وصديقي أحمد، واقع الادخار في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية الجزائرية ومصرف قطر الإسلامي)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018.
- رفعت العوضي، الادخار في الاقتصاد الإسلامي. مجلة الأمة، قطر، السنة 2، ع11، 1401هـ-1981م.
- عادل حسيني على رضوان، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 1416هـ-1996م.
- عبد الحميد البعلي، المدخل لفقه البنوك الإسلامية. مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1983.
- عبد الواحد غردة، عوامل زيادة الادخار في الاسلام وأثرها على تفعيل دور المصارف الاسلامية في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جامعة 08 ماي 1945 بقالمه، الجزائر، 2010.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2004-2004.
- صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2003-2024.
- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2003-2024 بنك الجزائر.
- التقارير السنوية (200-2019)، بنك البركة الجزائري.
- التقارير السنوية (2011-2019)، مصرف السلام - الجزائر.